رأي القدس

المقاومة العراقية توجه ضربة قاضية لبوش

■ نتائج الانتخابات النصفية الامريكية جاءت نكسة للرئيس جورج دبليو بوش وسياساته وحزبه الجمهوري ستؤدي الى تحديد حرية حركته وتحويله الى «بطة عرجاء» مثلما يقولون في السياسة. فهيمنة الحزب الجمهوري على السياسة الامريكية، الداخلية منها والخارجية، التي امتدت لاكثر من 12 عاما انتهت يوم امس، واصبحت المعارضة الديمقراطية تسيطر على الكونغرس.

هذه الانتكاسة الكبرى تحققت بفعل العراق، والمقاومة العراقية على وجه التحديد، فالفضل يعود اليها في الحاق هذه الهزيمة المدوية بالرئيس الامريكي وحزبه، بسبب صمودها وعملياتها العسكرية الجريئة، وافشالها لمشروع الاحتلال، وكل ما تفرع عنه من عمليات سياسية.

العامان المتبقيان من فترة الرئيس بوش الثانية سيكونان الاسوأ في تاريخ حياته السياسية، حيث لن يصبح قادرا على تمرير التشريعات التي يريدها، مثلما كان عليه الحال في الماضي، عندما كان يمرر هذه التشريعات والميزانيات اللازمة لتمويل حروبه في افغانستان والعراق، والمقدرة بمئات المليارات من الدولارات دون اي معارضة تذكر.

لم يكن مفاجئا بالنسبة الينا ان تتصاعد المطالبات وفور ظهور نتائج الانتخابات النصفية بعزل رموز الفشل في الحرب على العراق ومجموعة المحافظين الجدد الذين التفوا حوله واختطفوا البيت الابيض وقراره ووضعوهما في خدمة المصالح الاسرائيلية. وبعد اقالة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي، سيجد الرئيس بوش نفسه مضطرا لتغيير سياساته في العراق وسحب قواته من هذا البلد تقليصا للخسائر التي بلغت حتى الآن اكثر من 3000 جندي امريكي قتيل واصابة عشرين الفا اخرين، بعضهم اصابته خطيرة للغاية.

ادارة الرئيس بوش ارتكبت مجازر حقيقية في العراق اسفرت عن استشهاد ستمئة وخمسة وستين الف مواطن عراقي، وحولت البلد الى مقبرة جماعية واغرقتها في حرب اهلية طائفية بشعة، وبدون اي أمل في مستقبل مستقر آمن. وهذا بلا شك سيظل كابوسا يطارد الرئيس بوش حتى بعد تقاعده وخروجه من السلطة.

الشعب الامريكي عاقب الرئيس بوش وعاقب ادارته بالتصويت لخصومه، وجاء العقاب مهينا بكل المقاييس. وكان من المأمول ان يفعل الشعب البريطاني الشيء نفسه لحليفه الاوثق وشريكه بحروبه توني بلير، لكنه للأسف لم يفعل.

لعنة العراق بدأت تحل على رأس الرئيس بوش الابن ومن المؤكد انها ستطارده حتى يمتثل امام المحكمة الدولية كمجرم حرب ارتكب جرائم ضد الانسانية لأن دماء العراقيين والدمار الذي خلفه في بلدهم يجب ان لا تذهب هدراً.

الجزيرة.. الدور الأمريكي.. ومستقبل العرب

د. بشير موسى نافع *

■ مسألتان لفتتا انتباهي خلال الأسبوع الماضي: جدل المثقفين العرب حول الجزيرة، بمناسبة مرور عشرة أعوام على تأسيسها، ومقالة هامة نشرها مدير مركز التخطيط السابق بوزارة الخارجية الأمريكية، ريتشارد هاس، في عدد مجلة «شؤون خارجية» الأمريكية الأخير. وبالرغم من ان مقالة هاس لا تتحدث عن الجزيرة في شكل مباشر أو غير مباشر، فالعلاقة بين ما تعنيه هذه القناة الاخبارية العربية بالغة التأثير ومقالة هاس بالغة الأهمية تستحق المناقشة.

الجزيرة، ومنذ انطلاقها، نظر اليها دائماً على أساس انها قناة مثيرة للاشكاليات والجدل. الأنظمة العربية، ولأسباب معروفة، اعتبرت القناة مصدر تهديد وخطر على السلطة الحاكمة وعلى العلاقة (غير السوية) في العالم العربي بين الحاكم والمحكوم. بعض الأنظمة العربية، وفي استعراض لهامش الحرية الذي تسمح به وللثقة بالنفس، تعايشت مع القناة على نحو أو آخر. البعض الآخر حظر الجزيرة من العمل في بلاده وحافظ على رقابة دائمة لما تنشره أو تناقشه من شؤونه وشؤون بلاده. ولكن الأمر لم يقتصر على الأنظمة، فقد أثارت القناة العديد من الكتاب والمثقفين والاعلاميين العرب ايضاً. الأغلبية العظمى من هؤلاء، وبعد فترات متفاوتة من التأمل الحذر، وجدت في الجزيرة اضافة ايجابية حقيقية للحياة العربية السياسية والثقافية، وللعمل العربي الاعلامي، سيما أن المنطقة العربية أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة مجالاً رئيسياً لقوى ومراكز الاعلام العالمي. ولكن فئة من المثقفين والكتاب العرب ما تزال تنظر الى الجزيرة نظرة سلبية. والمقصود هنا ليس النقد بالمعنى الذي نراه لبرامج البي بي سي في الصحافة البريطانية (وهو كثير)، مثلاً، بل الرؤية السلبية الحاسمة، القاطعة، المتعلقة بمبرر الوجود.

انحسرت الاتهامات التآمرية المبكرة حول رأس المال الاسرائيلي، المخطط الأمريكي. فمن وجهة نظر الدولة العبرية والادارة الأمريكية، كما هي وجهة نظر الأنظمة العربية، تعتبر الجزيرة خطراً حقيقياً، يمكن حتى التفكير في قصفها بالصواريخ. وبعد الكثير من شائعات النفوذ الفلسطيني اذا بنجوم الجزيرة الكبار جميعهم تقريباً من غير الفلسطينيين، اللهم ان استثنينا الوضع الطبيعي لمدير مكتب القناة في القدس. ما يوجه للجزيرة من اتهامات الآن هو أكثر تعقيداً، لأنه يبني على جوانب حقيقية وملموسة من عمل القناة. ثمة برامج في الجزيرة عالية الصوت بلاشك، وتترك للنقاش والخلاف مساحة للاحتداد والتحول أحياناً الى ما يشبه المهاترة. وهناك برنامج اسلامي الطابع، يقدم للمشاهدين اسبوعياً واحداً من أهم العلماء المسلمين المعاصرين. كما ان القناة تعلمت كيف تقدم تغطية سريعة ماهرة لأحداث الحرب ومناطق الاشتعال السياسي، بل ان تغطية الحروب ساعدت مساعدة كبرى في اكتساب القناة لموقعها. هذه جميعها حقائق ملموسة، يمكن لأي مشاهد عربي للقناة ان يتعرف عليها. وهنا يأتي تحويل هذه الحقائق الى اتهامات قاطعة وحاسمة. تتهم القناة بأنها شعبوية، بمعنى أنها تستجيب لمتطلبات الاثارة الجماهيرية، وهي بذلك تنشر الجهل وتشجع على استبعاد العقل. والأخطر، في نظر البعض، ان هذه النزعة الشعبوية، وبعكس ما يعتقد، لا تترك أثراً يذكر على الاستبداد السياسي في المنطقة العربية، بل أنها تحولت الى أداة تفريغ للشارع العربي. فوق ذلك، تتهم الجزيرة بأنها باتت منبراً للأصوليين، أو أنها ساحة لتحالف آخر الزمان بين القوميين والاسلاميين. بذلك، تنتقل الجزيرة من أداة اعلامية الى مشروع سياسي، يختصر الحياة والثقافة العربية في مشاهد الحرب والموت والدمار من أفغانستان الى العراق وفلسطين ولبنان.

ليس المقصود بهذه المقالة الدفاع عن الجزيرة، فهي بتأثيرها الكبير وقدراتها الهائلة أجدر بالدفاع عن نفسها. كما أنني اعترف بصداقتي لعدد من العاملين في القناة، مما يجعل شهادتي مجروحة على أية حال. ولكنني كعدد من الدارسين لتاريخ هذه المنطقة والمراقبين لحياتها المعاصرة أحاول منذ مدة فهم ما تعنيه الجزيرة لملايين العرب وما تؤشر اليه من تحولات في هذه الحقبة من تاريخهم. تضم الجزيرة بالتأكيد بين صفوف العاملين فيها اسلاميين وغير اسلاميين، قوميين وغير قوميين، ليبراليين وغير ليبراليين، وربما عدداً كبيراً ممن لا يكترث لهذا أو ذاك. وهناك أحياناً نبرة صوت مرتفعة تخرج من شاشة القناة وموجاتها. ولدى الكثير من العرب، كما لاحظت خلال اقامة طويلة في المنطقة العربية مؤخراً، أصبحت القناة ادماناً بالفعل. وليس ثمة من وسيلة لملايين المشاهدين، ولعدد كبير من المتخصصين كذلك، أفضل من الجزيرة لمعرفة حقيقة ما يجري في عدد من المناطق العربية والاسلامية الساخنة. ولكن ما لا يريد ان يراه البعض انه ان كان أبرز مهام الاعلام هو «الاعلام» عن الواقع ومجرياته، فان هذا هو الواقع فعلاً. الانعكاس الثري للحدث الاسلامي والقومي لا يتعلق بكون معدي أو مقدمي البرامج الرئيسية اسلاميين أو قوميين (وأغلبيتهم العظمى لا تبدو كذلك) بل لأن المنطقة تموج بحراك سياسي هائل ذي طابع اسلامي وقومي، بغض النظر عن رؤيتنا لما يمكن أن يؤدي اليه هذا الحراك. قد تكون مصادفة تاريخية (!) هي التي جعلت حروب العقد الأخير تجري في الفضاء العربي ـ الاسلامي، وأن تكون هذه المنطقة من العالم أكثرها سخونة على الاطلاق، ولكن هذا هو الواقع الذي لا يمكن تجاهله ولا تزييفه. قبل سنوات طويلة، كتب أستاذنا المرحوم ألبرت حوراني، المؤرخ الكبير للشرق الأوسط، يقول ان لا قوة امبراطورية ترغب في ترك تأثيرها على العالم لا تسعى للتواجد في الشرق الأوسط. وهو ما يأخذني الى المسألة الأخرى.

ففي مقالة قد يعتبرها البعض مفاجئة، يقول ريتشارد هاس ان حقبة النفوذ الأمريكي المهيمن على الشرق الأدنى قد انتهت. بل يقول ان تأثير القوى الخارجية (بمعنى القوى الامبراطورية) على شؤون المنطقة ستتراجع الى حد كبير، لتحل محلها قوى المنطقة الداخلية. يشير هاس الى ان مرحلة الهيمنة الأمريكية جاءت بعد مراحل تاريخية من السيطرة العثمانية، تتبعها الشراكة البريطانية ـ الفرنسية، ثم تدافع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الذي انتهى في 1990 بهيمنة أمريكية منفردة. طبقاً لهاس، ارتكبت الولايات المتحدة سلسلة من الأخطاء، أهمها غزو واحتلال العراق واللجوء غير المبرر لعسكرة العلاقات مع المنطقة، ساهمت في ايصال الهيمنة الأمريكية المنفردة الى نهاياتها. الولايات المتحدة لن تخرج كلياً من المنطقة، وقوة أخرى واحدة (مثل الصين أو الاتحاد الأوروبي أو روسيا) غير قادرة ولا مؤهلة لتحل محل الدور الأمريكي المهيمن، ولكن الحقبة القادمة هي حقبة انحدار ملموس للتأثير الأمريكي، تدافع متعدد الأطراف، يقابله صعود ملحوظ للقوى الداخلية. وفي رؤية هاس، لن يكون مستقبل الشرق الأوسط مزدهراً بل تحفه الاضطرابات وتنافس القوى والاتجاهات، والصراع ضد الارهاب. وعلى نحو ما، تستبطن مقالة هاس اقراراً بتراجع القوة الامبراطورية للولايات المتحدة، ليس على مستوى دورها في الشرق الأدنى وحسب، بل ودورها العالمي ككل.

قد لا يتفق البعض مع المستقبل الذي يرسمه هاس للشرق الأدنى، فالافتراض بأن المنطقة لا تستقر الا بقوة خارجية مهيمنة هو افتراض عنصري بالضرورة، وذلك حتى قبل الولوج الى معطياته. وقد لا يتفق البعض مع منطق التحليل الذي تستند اليه المقالة، وفي نظري أن اللجوء الأمريكي لعسكرة العلاقات بدول وشعوب المنطقة كان نتاجاً لشعور متعاظم بتراجع القوة والدور وليس مسبباً له. ولكن قلة ربما ستختلف حول دلالتين تحملهما المقالة: الأولى تتعلق بالمضمون، أي بالنتيجة التي يصل اليها هاس وما تؤشر اليه من تحولات كبرى تمر بها المنطقة والسياسة الدولية ككل. والثانية تتعلق بالشكل، أي بالوزن الذي تحمله مقالة مسؤول أمريكي كبير سابق في وزارة الخارجية، والمدير الحالي لمجلس العلاقات الخارجية الذي تصدر عنه مجلة فورن أفيرز، وهو فوق ذلك ليس خصماً أيديولوجياً لادارة بوش، التي خدم في صفوفها خلال فترتها الأولى. لو أن محللاً سياسياً عربياً صرح بنفس النتيجة التي توصل اليها هاس على شاشة الجزيرة، مثلاً، هل كانت مقولاته ستحمل نفس الوزن الذي تحمله مقالة هاس؟

ما ينبغي ملاحظته ربما في ظاهرة الجزيرة هو التزامن، غير المخطط ربما، بين ظهور القناة ولحظة الانقلابات الكبرى في السياسة العالمية وفي مصير المشرق العربي ـ الاسلامي. ولفهم هذا التزامن علينا ان نتذكر ان مؤسسة اعلامية في العالم لم تتعرض لما تعرضت له الجزيرة خلال السنوات القليلة الماضية من هجمات معنوية ومادية على السواء. ولكن المدهش ان الجزيرة تزداد شعبية وتأثيراً وثقة بالنفس. أحد أهم الأسباب وراء هذا الصعود المستمر هو بالتأكيد الحرفية العالية التي تميز هذه المجموعة الصغيرة من الاعلاميين العرب الشبان، وكفاءة وحكمة القياديين الذين يقفون على رأس القناة. ولكن السبب الذي لا ينبغي تجاهله بأي حال من الأحوال ان الفضاء العربي ـ الاسلامي يبرز في هذه الحقبة من الانقلابات والمناضلات السياسية المحتدمة وكأنه قلب العالم. وقد تمكنت الجزيرة من نقل هذا الحراك التاريخي الكبير، بلغة وصورة مفهومتين، وهذا هو سر نجاحها الكبير. بيد ان الجزيرة تعني شيئاً لا يقل أهمية للحظة العربية. فبعد قرنين طويلين من محاولة اللحاق ولو بالحد الأدنى من القوة والرفاه الغربيين، توفرت في نهاية القرن العشرين لشعوب المنطقة العربية والاسلامية من شروط النهوض ما لم يتوفر لها من قبل: طبقة متعلمة واسعة، امكانات مادية عالية نسبياً، معرفة غير مسبوقة بالعالم، وقوة دفع شعبية هائلة للتقدم والتحرر من الأزمة التاريخية. ولكن لا طبيعة الحكم والدولة ولا الهيمنة الخارجية تسمح بهامش كاف لخروج المنطقة وطاقاتها من عنق الزجاجة. كما ان ثروات المنطقة وعقولها وخبرتها مادة للهيمنة والسيطرة والنهب فان خطاب المنطقة قد استلب ايضاً. وكما ان الشعوب العربية والاسلامية تتوق لمن يستعيد لها الثروة والعقول والخبرة، لمن يكسر لها عنق الزجاجة، فقد كانت في الوقت نفسه تبحث عمن يستعيد خطابها، يسلحها باللغة الضرورية للتعبير عن نفسها. وعلى نحو كبير لعبت الجزيرة هذا الدور.

وضعت الجزيرة صورة وأحداث القمم العربية على الشاشة ليرى فيها المشاهد رأيه، ونقلت كلمات الرئيس الأمريكي الى صالات جلوس الأسر العربية لتقرأها كما تريد، ولكنها فوق ذلك، أعطت للمعتمرين المصريين الذين فقدوا طريق عودتهم، لأبناء مدن غزة ومخيماتها وهم يقضون حياتهم تحت القصف وشبح الموت، لمقاتلي جنوب لبنان الذين لا أسماء لهم ولا صور، ولأهالي الفلوجة وحديثة والرمادي، حقهم في الوجود وحقهم في أن يكون لهم صوت. فتحت الجزيرة المجال العام للعلماء والأطباء العرب، لخبراء السياسة والعاملين في حقلها، للمدافعين عن حقوق الناس والداعين لحريتهم، ولأهل الفكر وأهل الرأي، للقوميين والاسلاميين، لليبراليين والراديكاليين، وللوطنيين والخونة أيضاً. للمرة الأولى منذ أصبح للاعلام هذه الطاقة التأثيرية الهائلة، برزت الجزيرة كأداة حيوية للخطاب العربي والعرب يحاولون بكل ما أوتوا من جهد ما رآه ريتشارد هاس في مقالته استعادة منطقة الشرق الأدنى لقرارها. وليس الجزيرة وحسب، بل ان هناك العشرات من القنوات التلفازية، الصحف المقروءة، ومواقع الانترنت، التي أخذت هي الأخرى في احتلال مواقعها على خارطة الاعلام والثقافة العربية، وعلى خارطة الخطاب العربي المعاصر.

بيد ان الجزيرة في النهاية لن تكون مصدر رضى لكل واحد على حدة، فكل منا يريدها على صورته، يريدها لخدمة أولوياته هو. وهذه ظاهرة صحية على أية حال. كما ان الجزيرة لن تغير أنظمة ولن تقيم ديمقراطيات ولن تؤسس عدالة. الشعوب هي التي تتعهد هذه المهمات لا المؤسسات الاعلامية. ولكن عندما تتحرك الشعوب من أجل تحقيق هذه الغايات الكبرى، ستكون على ثقة بأن تضحياتها لن تذهب هدراً، وأن صوتها لن يضيع في البرية.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الموقف العربي من الحكم على صدام حسين

د. يوسف نور عوض *

■ لم يكن الاختلاف حول الأحكام التي صدرت ضد الرئيس العراقي السابق وأعوانه قائما على حقيقة ما ارتكبه من جرائم خلال فترة حكمه بل حول السياق الذي تمت في داخله هذه الأحكام، ذلك أن محاكمة صدام حسين تمت بعد احتلال بلاده بواسطة قوات الغزو الأمريكي، وليس هناك في العالم العربي من يعتقد أن الولايات المتحدة صديقة للعرب أو أنها جاءت للعراق من أجل تحقيق مصلحة لشعبه، وذلك بسبب الدعم السافر الذي تبديه واشنطن لإسرائيل وتحركها في جميع الاتجاهات التي تحقق فائدة إسرائيل وإضرارا بالعرب، وليس هذا موقف الشعوب العربية وحدها من الولايات المتحدة بل إن نتائج انتخابات الكونغرس النصفية تدل على هذا الموقف نفسه، وبالتالي فعندما نقف أمام الأحكام التي صدرت فليس هدفنا إيجاد مبررات لصدام حسين بل تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن أن تتجاوز بها الولايات المتحدة شرائع القانون الدولي من أجل تحقيق مصالحها. وفي البداية نلحظ أن الولايات المتحدة رفضت تقديم صدام حسين إلى محكمة الجنايات الدولية ليلقي جزاءه أسوة بحكام آخرين لأنها تعرف أن محكمة الجنايات الدولية لن تصدر أحكاما بالإعدام في ظل القوانين السائدة دوليا ولأنها تريد أن تكون إجراءات المحاكمة خاضعة لتنفيذ اغراضها، وظهر ذلك في محاكمة مهزلة ليس فيها محلفون وليس فيها مساعدون للقضاة ولا حتى محاضر لإثبات الأقوال. وحين قررت الولايات المتحدة إصدار الأحكام على الرغم من وجود قضايا أخرى مرفوعة ظنت أن إصدار الأحكام قبل انتخابات الكونغرس وفي يوم الأحد الذي هو عطلة عامة في أمريكا سوف يساعد على رفع شعبية الجمهوريين على الرغم من أن الموقف الامريكي قد تحدد بشكل قاطع في مناهضته لموقف الحكومة الأمريكية، ولا شك أن قراءتنا للتعليقات الدولية التي صدرت بعد هذا القرار توضح كيف أن السياسة وليس العدالة هي التي كانت سيدة الموقف في هذه الأحكام.

ويبدو في هذا السياق أن موقف الدول العربية كان الأكثر إثارة للاشمئزاز لأنه لم تتقدم أي دولة عربية للإعراب عن وجهة نظرها، وليس ذلك لأن لها موقفا من صدام حسين بل لأنها كانت تخشى غضبة الولايات المتحدة مع أن الدخول إلى أي بلد عربي ومحاكمة رئيسه هو اعتداء على الكرامة العربية التي لا يبدو أن أحدا صار يهتم بها في هذه الأيام وحتى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى فقد جاء موقفه مخجلا إذ قال إن إصدار الحكم بإعدام صدام حسين يشكل نهاية مأساوية لنظام حكمه وتمنى ألا يكون ذلك سببا لازدياد العنف في العراق، فهل هذا تصريح يصدر من الأمين العام للجامعة العربية؟ لماذا لم يتحدث إذن عن انتهاك الأمريكيين لسيادة العراق ولماذا لم يتحدث عن هذه المحكمة الصورية التي تنتهك الكرامة العربية ؟ ولكن موقف الأمين العام للجامعة العربية لم يكن فريدا في نوعه فهو لا يختلف عن مواقف الدول العربية مجتمعة التي لم تجرؤ على الاعتراض على الحكم على الرغم من أن جميع الرؤساء العرب معرضون للخضوع لمثل هذا النوع من المحاكمات خاصة بعد أن نشر سجل الفساد العالمي لتظهر فيه الدول العربية على أنها الأكثر فسادا في العالم.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت مواقف بعض الدول الغربية والزعماء السياسيين أكثر شرفا، فقد عبر رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد عن فزعه من هذا الحكم وقال إن مبدأ العدالة لا يتحقق فى مثل هذه المحاكمة لأن الذين يقفون وراء المحكمة هم أعداء صدام حسين الذين لا يرغبون في أن يوفروا له أي قدر من العدالة. وقد أطلق على المحكمة صفة محكمة الكانغرو التي هدفها الأساسي أن تصدر حكما بالتجريم، وقال مهاتير إن محاكمة رؤساء الدول أمر صعب لأنه ليست هناك وسيلة للتوصل إلى مسؤوليتهم المباشرة عن الجرائم التي ترتكب ولو كان ذلك ممكنا لعومل جورج بوش وتوني بلير على نفس المستوى لأن عدد الجرائم التي ارتكبت بعد الاحتلال تبرر تقديمهما للمحاكمة.

وإذا توقفنا لننظر في مواقف الدول الأوروبية من الأحكام التي صدرت لوجدناها أكثر شرفا وذلك بسبب المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين الأوروبية والتي ترفض أساسا توقيع عقوبة الإعدام في أي صورة من صورها تأسيسا على مبدأ أن الجرم لا يعالج بجرم مثله وكان من الطريف أن من أوائل الذين وقفوا ضد أحكام الإعدام رئيس وزراء بريطانيا توني بلير الذي عارض الحكم وقال إن المحاكمة تفتح نافذة على الجرائم التي ارتكبها صدام حسين وجاء موقف رئيس وزراء البرتغال أنيبال كافاكو أكثر وضوحا عندما قال يجب ألا تنفذ عقوبة الإعدام وهو موقف أكده أيضا رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي خلال زيارته للدنمرك وقد قال حتى في إطار ما ارتكبه صدام حسين فإن بلاده لا تؤيد عقوبة الإعدام وحذر وزير خارجية إيطاليا «ماسيمو داليما» من أن تنفيذ عقوبة الإعدام على صدام حسين سيكون خطأ كبيرا يلقي بالعراق في حرب أهلية لا يعلم مداها أحد وهو موقف أكده وزير خارجية فرنسا فيليب دوست بلازى ورئيس وزراء إسبانيا ثباتيرو.

ولكن ذلك لا يعني أنه لم يكن في المجتمعات الغربية من يؤيد هذا الحكم فقد قال «جوزيه ماريا أثنار» الذي كان حليفا قويا للولايات المتحدة أيام غزو العراق أن الحكم هو قصاص عادل من جرائم صدام حسين وقد أكد الرئيس بوش الموقف نفسه تبريرا لكل سياساته في العراق التي أدت إلى قتل وتعويق ما يعادل مليون عراقي في هذه المغامرة الفاشلة ولم يكن غريبا أن يؤيد رئيس الدولة البولندية الحكم فهو من المناصرين لتطبيق عقوبة الإعدام حتى في بلاده ولا يردعه عن ذلك شيء سوى أن القوانين الأوروبية بصفة عامة تمنع تطبيق هذه الأحكام على التراب الاوروبي .

ولم يكن الصمت العربي الرسمي هو الوحيد الملاحظ في هذه الحادثة، فقد كان هناك صمت مماثل من الجماهير العربية المحبطة التي كانت تتابع الاعتداءات الإسرائيلية على بيت حانون والتي قصد منها أن تصرف الأنظار عن التفكير في قضية صدام حسين حتى يبدو الوضع العربي وكأنه موافق على إجراءات المحاكمة وأنه لن يتحرك في أي اتجاه يزيد الموقف في العراق تعقيدا وذلك وهم لأن هناك فرقا بين أن يصدر الحكم على الرئيس العراقي وبين أن ينفذ الحكم وسيرى الأمريكيون حين ينفذ الحكم كيف سيكون وسيلة لتحريك الشارع العربي وازدياد موجات العنف في العراق على الرغم من التوجه نحو إلغاء قانون اجتثاث البعث والتوجه نحو استيعاب عناصره في آلة الدولة ومنح من لا يرغب منهم المعاش المناسب.

وكما أسلفنا فنحن لا نريد أن نبرر الجرائم التي ارتكبت في عهد صدام حسين وهي كثيرة ولكن محاولة لعب مسرحية المحاكمة لتبرير ما يجري في العراق هو أمر مفضوح ويجب الا يوافق عليه الموقفان الرسمي والشعبي في العالم العربي لأنه من الفضيحة أن يصل العرب إلى مستوى أن يحاكم رؤساؤهم بواسطة قوى أجنبية دون أن يتحرك ساكنهم. وإذا كان موقف إيران والكويت مؤيدا للحكم على الرئيس صدام فإن ذلك يتم في إطار ما ارتكبه صدام في حق هذين البلدين ولا خيار أمامهما سوى أن يؤيدا الحكم ولكن أن تقوم الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل بتنفيذ سياستهما في العراق دون أن يتحرك ساكن العرب فتلك هي المصيبة التي تتجاوز الموقف من صدام حسين وبالطبع لا يأمل أحد في هذه المرحلة أن تتحرك الحكومات العربية لاتخاذ موقف إيجابي بكونها حكومات مرتعدة وخائفة وفاقدة للشرعية وهي بالتالي تعتبر السكوت وسيلة للاستمرار. ولكن المخجل حقا أن يكون ذلك هو موقف الأمين العام للجامعة العربية الذي يرفض أن يقدم استقالته في هذا الوضع العربي الرديء ويستمر في المزايدة بشعاراته القولية على الشارع العربي.

* كاتب من السودان

أهمية آلية وتوقيت الاصلاح

د. علي محمد فخرو

■ في كل عملية اصلاح توجد عوامل لها تأثير على تلك العملية، اما سلباً أو ايجاباً. من بين تلك العوامل عامل الوقت الذي تستغرقه عملية الاصلاح وعامل آلية اجراء الاصلاح.

1 ـ أما عامل الوقت فان الأقدمين عرفوا أهميته عندما رددوا بأن الوقت كالغول ان لم تقتله أكلك.. فالاصلاح الذي يمكن انجازه في خمس سنوات سيتشوه ويترهل، بل ومن الممكن أن ينقلب الى ضده، ان استغرق انجازه أضعاف ذلك الوقت. ومن هنا أهمية الرصد الصارم للسرعة التي تتم بها كل عمليات الاصلاح. اذ هناك فرق هائل بين سرعة السلحفاة وسرعة الأرنب.

في أرض العرب يستعمل موضوع الوقت بانتهازية بارعة للالتفاف حول ملفات الاصلاح. فعندما ترفع قوى المجتمع الأهلي مطالبها الاصلاحية تواجه عادة بقبول السلطات المهيمنة لتلك المطالب ولكن بشرط أن تتم ضمن جداول وقتية تضعها السلطات. وتبدأ المسيرة الاصلاحية حركتها ببطء السلحفاة، بل وتتقدم خطوة لتتراجع خطوتين، بحيث يأكل غول الوقت ويجرح سيف الزمن كل العناصر الأساسية الأصلية للاصلاح، وبحيث تدور عملية الاصلاح في حلقة مفرغة حول نفسها وحول شعارات لاتتحقق في الواقع وانما تظلُ حبيسة الأحلام والآمال.

في عام 1983 دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مجموعة من مثقفي دول المجلس لتتقدم بتصوراتها حول قضايا الاصلاح الكبرى المطلوب تنفيذها من قبل المجلس ودوله، أي على المستويين الوطني والاقليمي. وقد قدّمت تلك التصورات بشكل عميق وشامل. وظلت التصورات حبيسة الأدراج الى حد كبير. فقد قمت بمقارنة تلك المطالب التي مر عليها عقدان من الزمن بأجندة اصلاح جذري وضعها منتدى التنمية، الذي يضمُ مجموعة ممتازة من مثقفي دول مجلس التعاون، في عام 2004. فكانت المفاجأة أن كل عناصر أجندة الاصلاح الأخيرة مطابقة الى أبعد الحدود للمطالب التي كتبت في عام 1983، لكأنُ الزمن قد توقف والتاريخ ظل حبيس ذلك الزمن الآسن.

في القضايا المفصلية الست ظل الحال في دول المجلس كما هو. فالعلاقة بين السلطة والمجتمع التي تؤدي الى الفصل بين الدولة وشخصية الحاكم والفصل بين المال العام والمال الخاص لاتزال تراوح في مكانها. وتأسيس شبكة أمان اجتماعي في حقول البطالة والتعليم والعلاج قد تراجعت وضعفت في عصر حمى الخصخصة لكل الخدمات الاجتماعية التي كانت الدولة الريعية الخليجية تقوم بها، بل وتفاخر بها. والخلل السكاني قد تفاقم بسبب الطفرة النفطية الجديدة التي أدت الى زيادة استيراد العمالة الأجنبية غير العربية الأمر الذي ينذر بأوخم العواقب في زمن بدأت الضغوط الدولية فيه بالمطالبة بحق الأجانب في الحصول على كل حقوق المواطنة بعد انقضاء فترة عمل قصيرة. واصلاح الخلل الانتاجي لايزال يراوح مكانه، اذ لازالت الدول تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول في بناء اقتصاد استهلاكي غير منتج وغير قادر على الانقلاب الى عملية تنمية مستدامة بعد انتهاء حقبة البترول. وأما اصلاح الخلل الأمني فانه تراجع بشكل كبير اذ أصبحت كل دول المجلس، بشكل مباشر أو غير مباشر، مرتبطة في أمنها بالقوى الأجنبية بعد أن تراجعت آليات الأمن المشترك وضعفت الرغبة في الاعتماد على النفس. وأما مطالب الديموقراطية وحقوق الانسان وتنمية المجتمع الأهلي فانها تحبوا ببطء شديد وتقف أمام عقبات كبرى يعرفها الجميع.

الذين يتلاعبون بالوقت ويراهنون عليه يدركون جيداً كم يفعل مرور الوقت بأحلام الانسان، بطموحاته، بقدراته على الصمود، برغبته في الممانعة، بل وبانتماءاته الاجتماعية التي كثيراً ما تتبدل من حال الى حال.

2 ـ أما آلية التغيير فان التاريخ قد أثبت مراراً أن الاصلاح الداخلي الفوقي، الذي يقدم كمنحة من هذه الجهة أو تلك، والاصلاح الداخلي الذي يتم بسبب ضغوط خارجية لايصمد أمام الزمن الاّ اذا رافقته مشاركة حقيقية من قبل قوى المجتمع كلّها. فالضغوط الخارجية تتلاشى بتبدل المصالح، والنوايا الحسنة الفوقية تموت بموت أصحابها وتتراجع بتغير أمزجة ومشاعر مطلقيها، مالم تواكبها مشاركة شعبية تمنع تلك الانتكاسات وتحمي المكتسبات. قضية آلية الاصلاح في دول مجلس التعاون مرتبطة بمدى التقدم الذي يحصل بالنسبة للمطالب الستة المفصلية التي أوجزناها سابقاً وعلى الأخص مطلبي تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع والتقدم في ارساء الديمقراطية وحقوق الانسان وتنمية قوى المجتمع.

عملية الاصلاح تتجمد اذا اكتفينا بالتعامل معها كطقوس ولم ندخلها كلعبة تحد وبذل جهد وتحقيق انجازات. وقوى مجتمعات الخليج تحتاج أن تعطي اهتماماً كبيراً لعاملي الوقت والآليات ان أرادت أن تمنع انقلاب عملية الاصلاح الى طقوس لا تغيِّر الواقع ولا تهتم بالزمن.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN